قراءة في «دراسة حول استهداف الشباب» [1]

إعداد: د.البشير تامر و د. إدريس بنسعيد

✦ قراءة نزهة العوداتي

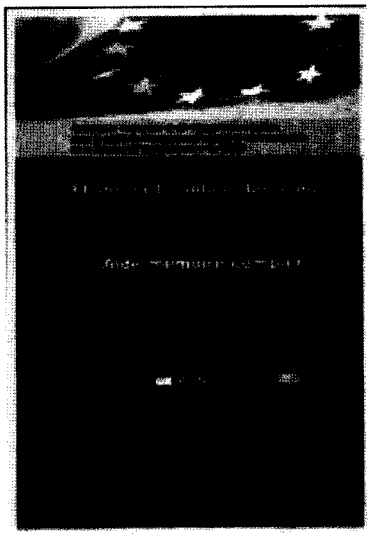

تقديم

أصبحت التنمية اليوم مطلبا اجتماعيا وسياسيا لكل المجتمعات والشعوب المتقدمة وتلك السائرة في طريق النمو على حد سواء ،إلا أن المدخلات المنهجية لتحقيق هذا المطلب يطرح إشكالات عميقة خصوصا على مستوى الاختيارات الإستراتيجية التي من شأنها إنجاح الفعل التنموي ،وهكذا تتعدد المدخلات وتتباين حسب الأطروحات والمرجعيات الفكرية والإيديولوجية لتتوافق وتتوحد جميعا في الغاية لكنها تختلف إلى حد التناقض في بعض الأحيان في الوسيلة .

فهناك من يعتبر المدخل الاقتصادي محوري لتحقيق التنمية الشاملة ،كما يرى آخرون أن المدخل الاجتماعي من شأنه جعل التنمية تنضبط لخدمة الإنسان وتكرس توجهاته على اعتبار أن الإنسان هو مركز كل عملية تنموية فهو منطلقها ومنتهاها ،

1 -Etude sur le ciblage des jeunes (2012 يوليوز2)-

كما يرى آخرون أن التنمية الحقيقية لايمكن تحقيقها إلا وفق رؤية شمولية تستدمج كل الأبعاد في إطار بنيوي يصبح فيها الإنسان ليس مجرد غاية التنمية بل الوسيلة الأساسية لها أيضا.

إن هذه التباينات في تحديد مدخلات التنمية الشاملة تخفي في عمقها سؤالا يفرض نفسه : ما هي الحاجات المحركة للفعل التنموي ؟ أليس تحديد حاجات المجتمع يفترض أولا تشخيص المجتمع بكل فئاته وخصوصياته قبل صياغة أية سياسة عمومية جدية فاعلة ومندمجة؟ ألا يتطلب ذلك إعادة النظر في وظائف المدرسة حاضرا ومستقبلا للسير جنبا مع حاجات ومتطلبات تطور المجتمع؟

قد تكون بعض هذه الأسئلة أو غيرها هي المنطلق الذي جعل الباحثين القديرين البشير تامر وإدريس بنسعيد يشتغلان على موضوع حاجات الشباب من برامج محو الأمية وذلك وفق مقاربة مختلفة اتخذت من الشباب موضوعا لها يعد كخطوة هامة لتأسيس وعي عمومي بأن حاجات هذه الفئة وإن كان يوحي بسهولة تحديدها فإن الأمر يبدو معقدا للغاية ،فلا يكفي الاشتغال على مستوى الخطاب لإشباع حاجات فئة الشباب ، بل،إن الأمر يقتضي منهجية سوسيولوجية تمكن من إنتاج واقع حقيقي للتدخل الفعال للدولة لتغذية حاجات الشباب اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا ونفسيا ،إن جرأة الباحثين تكمن في كونها وضعت اليد على فئة شكلت المحرك الفعلي للحراك السياسي والاجتماعي الذي ساد ويسود العالم العربي في أفق محاولة فهم هذه الفئة من خلال تحديد حاجاتها للمساهمة في جعل السلطة السياسية أمام مسؤولياتها ، وهي إشارة عميقة توحي بوضوح عمق الرؤية الإستراتيجية للباحثين.

لقد عملت الدولة المغربية على نهج سياسة تعميم التمدرس محاولة تسجيل أكبر عدد من المتمدرسين لإتاحة التعليم للجميع، ولكن هذا التركيز على الكم ساهم في تخفيض المنسوب الكيفي لأداء المدرسة المغربية مما أدى إلى بروز ظواهر سلبية من قبيل الانقطاع عن التمدرس والهدر والفشل المدرسيين ... ما استدعى التفكير في استقطاب هذه الفئات من جديد وإقامة مؤسسات و برامج موازية لتعليمهم و اعادة إدماجهم

في المنظومة الاقتصادية و الاجتماعية على أسس جديدة الى جانب أولائك الذين لم تتح لهم فرصة التعلم قط ، في اطار برامج محو الأمية والتربية غير النظامية المتعددة والمنتشرة على الصعيد الوطني قطاعيا و ترابيا.

إن إتاحة الفرصة لمجموعة من الفئات التي لم تتمدرس قط أو التي غادرت صفوف الدراسة أمر هام من أجل إدماج هذه الفئات الشابة في المجتمع الشيء الذي يفرض أهمية الإلمام بحاجاتها وتحفيزها لرفع الطلب على التعلم بناء على تشخيص علمي عميق، كما هو الحال بالنسبة لهذه الدراسة.

إن المجتمع المغربي في أمس الحاجة إلى مثل هذه الدراسات التي تستهدف فئة الشباب وتحاول تقريب حاجات هذه الفئة وتطلعاتها لأن نجاح أي مشروع تنموي رهين بتنمية هذه الفئة ومدى تأهيلها وتكوينها لمواجهة التحديات المجتمعية الراهنة انطلاقا من سياسات عمومية مندمجة، شاملة تراعي مبادئ الحكامة الجيدة.

قراءة في سطور الدراسة:

تقوم هذه الدراسة الصادرة مؤخرا باللغة الفرنسية برصد وتتبع حاجات الشباب في مجال محو الأمية، و هي مقاربة تقنية تدخل ضمن تنمية الأبحاث والدراسات في إطار برنامج الدعم من أجل إنجاز إستراتيجية لمحو الأمية بالمغرب، وقد استفادت من الدعم المالي للاتحاد الأوروبي، وتم إنجازها بشراكة مع مديرية محاربة الأمية وأحد مكاتب الدراسات، وهي من بين الدراسات الجادة التي تستهدف معرفة حاجات الشباب ومتطلباتهم من الاستفادة والإقبال على دروس محو الأمية ،على اعتبار أن مراعاة الحاجات مدخل أساسي لتحقيق الأهداف والغايات الكبرى المتوخاة من البرنامج الموجه لهذه الفئة.

وتضع هذه الدراسة التي أشرف على إنجازها الباحثان القديران البشير تامر الخبير في مجال البيداغوجيا و الأندراغوجيا الممثل لكرسي اليونسكو لمحو الأمية وتعليم الكبار والخبير السوسيولوجي إدريس بنسعيد مرجعا أساسيا يرسم خارطة طريق (plan d'action) لحاجات الشباب من برامج محو الأمية،كما تضع هذه الدراسة مقترحات

من أجل تطوير حاجات هذه الفئة الشابة، كما تعد هذه الدراسة وثيقة مرجعية أساسية في مجال محو أمية الشباب لتمكينهم من التعلم من جديد بما يتوافق مع تطلعاتهم انطلاقا من واقعهم المعيش.

و أهم ما تتميز به هذه الدراسة ما يلي:

- أنها دراسة تقنية لفئة عمرية محددة من الشباب من 25-15 سنة ومن 25سنة إلى 35 سنة .
- أنها تعتمد على مراحل إجرائية محددة.
- أنها تستهدف فئة شابة وفتية في المجتمع.
- أنها شملت نطاقات موسعة بأربع أقاليم وشملت المجال الحضري والقروي وشبه الحضري.

الانفتاح على التجارب الدولية والوطنية في هذا المجال.

- أنها قامت بتوظيف تقنيات وأدوات إجرائية دقيقة لرصد الحاجيات.
- أنها تنطلق من أهمية وضرورة وضع ميثاق اجتماعي للشباب يراعي حاجاتهم وخصوصيات هذه الفئة لتسهيل إدماجها في المجتمع.

وتنقسم الدراسة إلى خمسة فصول نعرض لها كما يلي:

قام الخبيران في الفصل الأول بوضع إطار عام لهذه الدراسة، حيث تم تحديد مضمونها والمنهجية التي تم إتباعها أثناء عملية التنفيذ. وقد انصب الإطار العام للدراسة في رسم مسار المجهودات التي يقوم بها المغرب في مجال محو أمية الشباب ، على اعتبار أن هذه الفئة عرفت منذ الاستقلال تحولات سوسيو ديموغرافية واقتصادية وثقافية عميقة ما يستدعي ضرورة مراعاتها في جميع البرامج التي تستهدف هذه الفئة، وقد تحدد الهدف العام لهذه الدراسة في تشخيص حاجات الشباب غير المتعلم في الفئة

العمرية من 15 إلى 24 سنة/35-25 سنة مع تحديد انتظاراتهم من برامج محو الأمية وبرامج الإدماج الاجتماعي والمهني ،كون هذه الفئة أكثر من غيرها معرضة للأمية نتيجة الإقصاء والتهميش وانتشار البطالة ، وقد حددت مديرية محاربة الأمية القضاء على أمية الشباب بين 24-15 سنة في أفق سنة 2015 بوتيرة 250000 مستفيد سنويا.

وحدد هذا الفصل منهجية الدراسة التي اعتمدت تقنيات قام ووسائل متنوعة تتمثل في استجواب 340 شخص اعتمادا على استمارة الدراسة والمجموعات البؤرية والمقابلات وتحليل المعطيات والمعلومات ، وقد شملت الدراسة ميدانيا أربع أقاليم بالمغرب (الدار البيضاء الكبرى،فاس، طنجة، الحوز) وقد تم اختيار هذه الأقاليم بناءا على معايير مرتبطة بمعدل الأمية ومعطيات خريطة الفقر وعدد الساكنة إلى جانب معطيات أخرى.

وفي الفصل الثاني تم تحديد أهم ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج تتعلق بالعينة المدروسة، فقد أبان مؤشر البطالة أنه يشمل شريحة واسعة من الشباب ،كما أن مؤشر المسار الدراسي أبان عن وجود % 66.5 من عينة البحث غادروا مقاعد الدراسة في فصول محو الأمية في السنة الأولى و 18.5% غادروها في السنة الثانية ، وأسباب الهدر متعددة منها ماهو مرتبط بظروف شخصية ومنها ما له علاقة بالبرامج ،أما مؤشر أثر محو الأمية فقد عكس هاجس الشباب في الحصول على عمل بنسبة 90.6% كما أن فئة الشباب من الإناث تعاني بنسبة % 90 من البطالة ، وتلح فئة الشباب على الرغبة الملحة في ولوج خدمات الإعلاميات واستعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة بنسبة % 94.1، كما كشفت الدراسة أن% 52.5 من المستجوبين لايحسون بالحاجة إلى محو الأمية وبالتالي اكتساب معارف أخرى للحصول على زوج أو القيام بإجراءات إدارية ، وقد وضعت الدراسة النتائج التي تم استخلاصها فيما يتعلق بحاجيات الشباب في كل إقليم انتظاراتهم من برامج محو الأمية .

أما الفصل الثالث فقد تطرق لانجازات الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للشباب عن طريق محو الأمية ،حيث تم رصد العلاقة بين القرائية وتحقيق الإدماج السوسيواقتصادي لهؤلاء الشباب ،بحيث عكست نتائج الدراسة أن % 86 من

هؤلاء الشباب يتأسفون لعدم تمدرسهم الشيء الذي يحد من اندماجهم في المجتمع كما يحد من استثمارهم للوسائل التكنولوجية الحديثة ، كما تعكس النتائج حاجة الشباب وتطلعاتهم الحصول على الرعاية الطبية ومرافق الترفيه، وقد قام الباحثان برصد أهم المهارات التي يحتاج إليها الشباب حاليا من مهارات أساسية ومهارات مهنية ومهارات العيش الجيدة الفردية والاجتماعية دون إغفال المهارات الانتقالية.

كما أكدت الدراسة على أن الإدماج الحقيقي لهذه المهارات طيلة الحياة يتأسس على أربع مكونات متوازية تقوم على تحقيق الاستقلالية للشباب بالحصول على التكوين مدى الحياة ومنحهم تكوينا مهنيا وتقنيا، وتحقيق الإدماج في مختلف القطاعات النشيطة والمساعدة على تحقيق مشروع شخصي.

أمو تضمن الفصل الرابع خارطة الطريق وإستراتيجية العمل من أجل تحديد حاجات الشباب من برامج محو الأمية ابتداءا من سنة 2012 إلى سنة 2015 ، وذلك بالاعتماد على عدة متدخلين في القطاع وتأتي جمعيات المجتمع المدني في الصدارة لتمكين الشباب غير المتعلم من آلية القراءة والكتابة والحساب، وقد ركزت الدراسة على فئة الشباب التي تعيش في العالم القروي والمناطق شبه الحضرية و التي تعاني أكثر من الفقر والهشاشة ما يزيد من معاناة هذه الفئة في ظل محدودية الإمكانات والموارد المتاحة، كما أن غالبية الفئة المستجوبة تنفر من برامج محو الأمية بدعوى أنها لاتلبي حاجاتها.

وقد تم وضع خطة طريق وطنية هذه من اجل مراعاة حاجات الشباب غير المتعلم من هذه البرامج ،حيث تم احترام أهم المراحل والإجراءات الضرورية على المستوى التهييئي ومستوى التجريب ومستوى التعليم .

وقد تضمن الفصل الخامس مجموعة من التعليمات اللازم اتخاذها للرفع من قرائية الشباب، وهي توجيهات جد مركزة ومهمة تم توزيعها على عدة مستويات تتعلق بالجانب المؤسساتي وعلى مستوى البرامج والدعامات التربوية وعلى مستوى المتابعة والتقويم.

لتخلص الدراسة في النهاية إلى أن تلبية حاجات الشباب من خلال برامج محو الأمية تعد أولوية وطنية. وقد تمكنت الدراسة بعد الاطلاع على الأدبيات الدولية في هذا الصدد وبتبني المقاربة الإقليمية، من قياس انتظارات الشباب وتحليل العوائق ليتم الكشف على أن حاجات الشباب المتعلم تختلف بتاتا عن غير المتعلمين، كما أن استهداف الشباب والانطلاق من حاجاتهم يتطلب برامج قرائية جديدة ومجهودات جبارة من طرف جميع المتدخلين في القطاع، و خلص الباحثان الى أهمية التفكير في وضع نظام للمنح لهذه الفئة الشابة مع التأكيد على أهمية توفر الإرادة والاحتضان السياسيين لملف الشباب من طرف السلطة العليا للدولة .

خاتمة

تكتسي هذه الدراسة أهمية خاصة اليوم امام ندرة الدراسات التي تتخذ من فئة الشباب غير المتعلم موضوعا لها ، و تتضاعف هذه الأهمية لكونها محاولة تشخيصية لرصد حاجات الشباب و متطلباتهم في أفق بناء سياسة عمومية واضحة و مندمجة تستطيع استيعاب هذه الفئة في النسيج الاقتصادي الوطني كي تساهم هي الأخرى في التنمية المهيكلة و في قطاعات متعددة. ان الحراك السياسي و الاجتماعي الذي تعرفه عددا من الدول العربية قادته بدرجة كبيرة فئة الشباب حيث تباينت مطالبها و تعددت . هذه المطالب كانت كامنة فيما قبل لكنها سرعان ما تمظهرت الى العلن عندما نضجت الشروط و بالتالي عبرت عن نفسها في اشكال مختلفة تبرز بوضوح ان هذه الدول لم تكن تتوفر على سياسة عمومية حقيقية تستهدف هذه الفئة ، بل يصعب الجزم بكون هذه الدول كانت تتوفر على بنك للمعلومات يجمع فيه حاجات الشباب وفق التوزيع الترابي و القطاعي ، حاجات تم تجميعها وفق منهجية علمية و أشرف عليها باحثان متخصصان، و بأهداف واضحة ، و هذا ما يمكن ان نسجله لصالح هذه الدراسة.